«التشريعية» تبحث تعديل «المرافعات» و«التعليمية» تناقش بدلات الهيئة التعليمية

4 لجان برلمانية تعقد اجتماعاتها اليوم

تجتمع اليوم 4 لجان برلمانية لاستكمال مناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال، والتصويت على التقارير التي أنجزتها.

وتستكمل لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مناقشة الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وتناقش لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (6) من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وتناقش أيضا اقتراحا برغبة بشأن:

• فتح مجال الترقي لوظيفة موجه فني أول وموجه فني عام لقطاعات الخدمة الاجتماعية والنفسية كما كان في السابق.

• إصدار قرارات وزارية لدعم عمل الباحثين الاجتماعيين والنفسيين لتعزيز دورهم المهني والمحافظة على استقلاليتهم وتوفير المكان المناسب بما يتناسب مع خصوصية العمل مع الحالات الفردية.

ويحضر اجتماع اللجنة وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس.

وتستكمل لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات التحقيق في موضوع اختفاء الحاويات.

وتعقد لجنة حماية الأموال العامة اجتماعا للتصويت على التقارير المنجزة.

وتستكمل لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اجتماع سابق للجنة الإرشاد

أكد التضامن التام مع الأشقاء في مصر في حربهم ضد الإرهاب

رئيس مجلس الأمة عزى نظيره المصري بضحايا الاشتباكات الإرهابية

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقية إلى رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال السيد أحمد عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة باستشهاد عشرات الضباط وأفراد الشرطة إثر الاشتباكات التي تمت مع خلايا إرهابية في منطقة الواحات بمحافظة الجيزة.

وأكد الغانم في برقيته التضامن التام مع الأشقاء في مصر في حربهم ضد الإرهاب والتأييد الكامل لكل الإجراءات التي يتخذونها من أجل الحفاظ على أمن واستقرار مصر داعيا المولى جلت قدرته أن يرحم الشهداء وأن يلهم ذويهم والشعب المصري الشقيق الصبر والسلوان.

السباق المحموم والتصعيد النيابي يؤشر إلى حل قريب للمجلس

الدبوس: سلوك النواب قبل الدور الثاني للانعقاد كأننا في حملات انتخابية مبكرة

عصام الدبوس

قال عضو مجلس الأمة السابق عصام سلمان الدبوس إن استمرار أداء المجلس في دور الانعقاد الثاني له على الوتيرة التي كان بها في دور الانعقاد الأول سيكون ضربة قاضية لأدنى الطموحات والمطالب الشعبية التي لم يستطع المجلس في دوره الأول أن يحقق منها أي شيء ولم يتمكن من تحقيق أية اختراقات تذكر لتكون أساساً يبنى عليه في دور الانعقاد الثاني الذي تم تحديده يوم الثلاثاء الموافق 24 أكتوبر الحالي.

وأضاف الدبوس بأن تكرار نفس الأسطوانات القديمة للعديد من النواب في تقديم الاستجوابات والتهديد بكشف المستور والوعيد بقلب الموازين والتهويل والتصعيد الكلامي وما شابه ذلك من أساليب باتت معروفة للجميع، كل ذلك لا يبشر بالخير في دور الانعقاد الثاني الذي أوحى الكثير من النواب بأنه سيكون دورا ساخنا وصعبا على الحكومة وأن المجلس سيستطيع هذه المرة، بعد فشله الدائم والمستمر، أن يقوم بشيء ما لصالح المواطنين مثل أن يخفض سعر البنزين مثلا وكان مشاكل المواطنين تقتصر على سعر البنزين أو تقديم استجواب هنا واستجواب هناك دون أية نتائج أو تغييرات!!!

وبين الدبوس بأن المشكلة في أداء المجلس الحالي والمجالس الكثيرة التي سبقته لا تكمن في شخوص النواب أو توجهاتهم أو شواياهم، مشددا على أن ضعف الأداء يعود إلى خلل بنيوي جوهري في منظومتنا السياسية، مشيرا إلى أن ضعف المجلس يتمثل في ابتعاده عن ممارسة صلاحياته الدستورية التي تمنحه القوة والمساحة الواسعة للتحرك واقتصار هذا الأداء على باب الاستجوابات المحكومة بالفشل مسبقا في غالب الأحيان لأسباب متعددة منها سيطرة الحكومة على بعض النواب وتردد البعض الآخر وعدم اكتراث البعض أيضا حيث ينظرون إلى عضوية المجلس كمنصب شخصي لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية على المستوى الشخصي، وهو ما يتعارض أو حتى يتنافى كليا مع جوهر هذه الوظيفة العامة النبيلة لأصحابها كممثلين عن الشعب يضحون من أجله ويدافعون عن حقوقه ويشرعون ما يناسبه ويكافحون من أجل ذلك بكل ما لديهم من قوة وصلاحيات ووطنية.

وختم الدبوس آملاً أن يتغير الوضع النيابي في الكويت ليصبح ما يجب عليه أن يكون وحسب الطبيعة التي وضع المجلس من أجلها صوتا قويا ومنجزا هدفه الأول والأخير مصلحة الكويت ورفاهية المواطن الكويتي وسعادته وليس منصبا للتفاخر والمتاجرة بعواطف الناس وآمالهم وأحلامهم البسيطة والصغيرة.

العتيبي يسأل الصبيح عن مخالفات في التعيينات الأخيرة لـ «الكويتية»

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء فيه:

نمى إلى علمي أن التعيينات الأخيرة التي تمت في عهد مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الحالي شابها الكثير من المخالفات وجاءت غير متوافقة مع القرارات المنظمة لذلك.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: جميع من تم تعيينهم في الشركة في عهد مجلس الإدارة الحالي مع تزويدي بمؤهلاتهم وخبراتهم والأعمال الموكلة إليهم كل على حدة، ونسخ عن عقود العمل لكل المعينين، وكذلك محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وما صدر عنها من قرارات خلال مدة مجلس الإدارة الحالي.

«التشريعية» و«الداخلية والدفاع» و«الصحية» و«الميزانيات» أكثر اللجان إنجازاً للتقارير

523 تقريراً للجان الدائمة والمؤقتة خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الـ15

6 لجان مؤقتة لم تصدر أي تقرير

كشفت التقارير الختامية للجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة عن عقد 340 اجتماعاً منها 235 اجتماعا للجان الدائمة وعددها 11 لجنة و105 اجتماعات للجنة المؤقتة وعددها 15 لجنة منها 3 لجان تحقيق.

ونظرت اللجان الدائمة والمؤقتة 876 موضوعا منها 812 ناقشتها اللجان الدائمة و64 للجان المؤقتة، وقد أنجزت اللجان مجتمعة 523 تقريرا منها 474 تقريرا للجان الدائمة و47 للجان المؤقتة.

تأتي اللجنة التشريعية في صدارة اللجان بإنجازها 97 تقريرا وتليها لجنتا الداخلية والدفاع والصحية ولكل منهما 53 تقريرا، فلجنة الميزانيات التي أنجزت 41 تقريرا، في المقابل هناك 6 لجان لم تصدر أي تقرير وهي الشباب والرياضة والزراعة والثروة السمكية والحيوانية ولجان التحقيق في قضايا تهريب الحاويات وتجاوزات وزارة الصحة وأسباب استقالة رئيسة الخطوط الجوية الكويتية، إضافة إلى لجنة لدراسة محاور استجوابي رئيس الوزراء.

ونظم تشكيل اللجان واختصاصها وطريقة عملها المواد من 42 إلى 60 في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

الرد على الخطاب الأميري: عقدت لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري 3 اجتماعات استغرقت ساعتين و15 دقيقة وأنجزت اللجنة موضوعا واحدا وقدمت تقريرا بشأنه.

العرائض والشكاوى: عقدت لجنة العرائض والشكاوى 11 اجتماعا في دور الانعقاد الأول استغرقت 43 ساعة و15 دقيقة وأنجزت اللجنة 98 موضوعا وقدمت 9 تقارير بشأنها.

الداخلية والدفاع: عقدت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع 11 اجتماعا استغرقت 20 ساعة و45 دقيقة وأنجزت اللجنة 64 موضوعا وقدمت 53 تقريرا بشأنها.

المالية: عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية 29 اجتماعا استغرقت 86 ساعة و20 دقيقة وأنجزت اللجنة 55 موضوعا وقدمت 29 تقريرا بشأنها.

التشريعية: عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية 30 اجتماعا استغرقت 72 ساعة وأنجزت اللجنة 200 موضوع وقدمت 97 تقريرا بشأنها.

التعليمية: عقدت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد 21 اجتماعا استغرقت 58 ساعة و14 دقيقة، وأنجزت اللجنة 41 موضوعا وقدمت 35 تقريرا بشأنها.

الصحية: عقدت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل 13 اجتماعا استغرقت 18ساعة و35 دقيقة، وأنجزت اللجنة 68 موضوعا وقدمت 53 تقريرا بشأنها.

الخارجية: عقدت لجنة الشؤون الخارجية 9 اجتماعات استغرقت 7 ساعات و15 دقيقة وأنجزت اللجنة 10 موضوعات وقدمت 10 تقارير بشأنها.

المرافق: عقدت لجنة المرافق العامة 13 اجتماعا استغرقت 15 ساعة و15 دقيقة، وأنجزت 161 موضوعا وأعدت 136 تقريرا بشأنها.

الميزانيات: عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي 67 اجتماع استغرقت 281 ساعة و20 دقيقة، وأنجزت اللجنة 107 موضوعات وقدمت 41 تقريرا بشأنها.

حماية الأموال: عقدت لجنة حماية الأموال العامة 29 اجتماعا استغرقت 73 ساعة ودقيقتين، وأنجزت اللجنة 7 موضوعات وقدمت 10 تقارير بشأنها.

الأولويات: عقدت لجنة الأولويات 10 اجتماعات استغرقت 14 ساعة و20 دقيقة وقدمت تقريرا واحدا.

الشباب والرياضة: عقدت لجنة الشباب والرياضة 13 اجتماعا استغرقت 23 ساعة و44 دقيقة.

الإسكان: عقدت لجنة شؤون الإسكان 5 اجتماعات استغرقت 3 ساعات و35 دقيقة وأنجزت اللجنة 13 موضوعا وقدمت 13 تقريرا بشأنها.

حقوق الإنسان: عقدت لجنة حقوق الإنسان 12 اجتماعا استغرقت 63 ساعة و15 دقيقة وقامت اللجنة بعدد 3 زيارات إلى السجن المركزي وسجن الإبعاد.

شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة: عقدت لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة 13 اجتماعا استغرقت 23 ساعة و35 دقيقة، وأنجزت اللجنة 31 موضوعا وقدمت 23 تقريرا بشأنها.

المرأة والأسرة: عقدت اللجنة 6 اجتماعات استغرقت 7 ساعات و45 دقيقة.

الظواهر السلبية: عقدت اللجنة 5 اجتماعات استغرقت 7 ساعات و32 دقيقة، وأنجزت اللجنة 3 موضوعات وقدمت 3 تقارير بشأنها.

أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية: عقدت لجنة دراسة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية 4 اجتماعات استغرقت 5 ساعات و03 دقيقة، وأنجزت اللجنة 8 موضوعات وقدمت 5 تقرير بشأنها.

بيئة الأعمال: عقدت لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة 10 اجتماعات استغرقت 13 ساعة و15 دقيقة، وأنجزت اللجنة 4 موضوعات وقدمت عدد 2 تقريرا بشأنها.

الزراعة والثروة السمكية: عقدت لجنة شؤون الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية 3 اجتماعات وأنجزت اللجنة 3 موضوعات.

التحقيق في اختفاء الحاويات: عقدت لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات 14 اجتماعا استغرقت 24 ساعة و45 دقيقة.. وقامت بزيارة ميدانية إلى ميناء الشويخ.

التحقيق في تجاوزات الصحة: عقدت لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة 6 اجتماعات استغرقت 11 ساعة و15 ساعة.

البيئة: عقدت لجنة البيئة 5 اجتماعات استغرقت 8 ساعات وقدمت تقريرا واحدا.

التحقيق في استقالة رئيس الكويتية: عقدت لجنة التحقيق في استقالة رئيس مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية الكويتية 3 اجتماعات استغرقت 3 ساعات.. (واللجنة مستمرة في عملها).

استجواب رئيس الوزراء: عقدت لجنة دراسة محاور استجوابي رئيس مجلس الوزراء 4 اجتماعات استغرقت ساعتين و25 دقيقة.

لتعزيز الجبهة الداخلية من خلال العمل على حل مشكلة تلك الفئة

فهاد: الأجهزة الحكومية فشلت في إنهاء معاناة البدون ونناشد سمو الأمير التدخل

عبدالله فهاد

■ القضية طال أمدها حتى وصلت إلى الجيل الرابع دون وجود نية حقيقية لمعالجتها من قبل الجهاز المركزي

■ الجهاز المركزي يتعسف مع هذه الفئة رغم ادعائه بأنه قدم الخدمات فهو يستخدم وسائل ضغط غير إنسانية

ناشد النائب عبدالله فهاد مقام صاحب السمو أمير البلاد وأمير الإنسانية بالتدخل لمعالجة قضية البدون، لافتا إلى أن جميع الآمال متعلقة بسموه بعدما عجزت الأجهزة الحكومية عن إنهاء هذه المعاناة. ودعا فهاد في تصريح صحافي كلا من الحكومة ومجلس الأمة إلى الوقوف إنسانيًا مع الحق الاجتماعي والمدني وإنصاف فئة (البدون)، مؤكدًا أنه كرر المطالبة في الرد على الخطاب الأميري بتعزيز الجبهة الداخلية من خلال العمل على حل مشكلة تلك الفئة.

وأكد أن تلك القضية طال أمدها حتى وصلت إلى الجيل الرابع دون وجود نية حقيقية لمعالجتها من قبل الجهاز المركزي بالجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية (البدون)، مشيرًا إلى أن أبناء هذه الفئة يعانون من التعسف والظلم في ظل إجراءات التضييق التي تمارس ضدهم.

واعتبر أن الجهاز المركزي يتعسف مع هذه الفئة رغم ادعائه بأنه قدم الخدمات ومنحهم حقوقهم الإنسانية إلا أن الجهاز يستخدم وسائل ضغط غير إنسانية ومن بينها البطاقة الأمنية، ووضع القرائن المجحفة في حق تلك الفئة منذ أمد بعيد.

وأكد أن الجهاز المركزي يتخبط ويعاني من سوء الإدارة، فضلا عن عجزه عن حل هذه القضية وظهور ممارسات غير مقبولة بحق المقيمين بصورة غير قانونية.

ورأى فهاد أن هذا يعد عقابا جماعيًا لهم، مبينًا أن الوزارات ترفض معاملاتهم إلا بواسطة البطاقة الأمنية، حيث إن وزارة الداخلية ترفض تجديد رخص القيادة وتجديد الجوازات، كما أن وزارة العدل ترفض توثيق عقود الزواج.

وأشار إلى رفض وزارة الدفاع استقبال طلباتهم بالتطوع، إضافة إلى رفض البنوك التحويل في حساباتهم، متسائلا أين هذه الخدمات التي يدعيها الجهاز المركزي؟

وكشف أنه سبق أن تقدم بالعديد من الاقتراحات والأسئلة لمعرفة ما تم في هذه القضية، مؤكدًا أنه لم يتسلم حتى الآن ردودًا واضحة تبين وجود حلول حقيقية لهذه القضية أو حتى وضوح بخارطة الطريق التي يدعيها الجهاز.

«المحاسبة»: تضخم أرصدة حساب العهد خلال السنوات المالية الأربع السابقة إلى 3.8 ملايين دينار

أكد ديوان المحاسبة أن أرصدة حساب العهد تضخم خلال السنوات المالية الأربع السابقة من 03ر2 مليون دينار للسنة المالية 2012/2013 ليصبح 9ر2 مليون دينار للعام 2013/2014 فيما بلغ خلال العام 2014/2015م 8ر2 مليون دينار ليرتفع بعدها إلى 8ر3 ملايين دينار للسنة المالية 2015/2016.

جاء ذلك في تصريح صحفي أمس لرئيس فريق النظر في المصروفات على حساب العهد للحساب الختامي للوزارات والجهات الحكومية للسنة المالية 2016/2017 في ديوان المحاسبة سوسن المضف.

وقالت المضف إن تقرير الديوان لنتائج تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية تضمن تحليلا للأرصدة المتضخمة حسب الجهات الحكومية وبيان رأي الديوان في ذلك مشيرة إلى أن الديوان يقدم هذا التقرير سنويًا لمجلس الأمة وفق المادة (22) من القانون رقم (30) لسنة 1964 بشأن إنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

وأوضحت أن الفصل الأول من التقرير السنوي تضمن نظرة عامة على البيانات ونتائج تنفيذ الميزانية والتي أظهرت تضخم أرصدة حساب العهد من سنة مالية إلى أخرى.

وأضافت أن النظرة العامة على البيانات ونتائج تنفيذ الميزانية تضمنت تحليلا لتلك الحسابات وتم إدراج الملاحظات المكتشفة بهذا الشأن سنويًا على مستوى الجهات الحكومية ضمن تقرير ديوان المحاسبة السنوي كما تم عرض ومناقشة الملاحظات الواردة به ضمن الاجتماعات المنعقدة بلجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وقالت إن التقرير السنوي للديوان للسنة المالية 2016/2017 سيتضمن أرصدة تلك الحسابات وفقًا للتصنيف الجديد لوزارة المالية والتي تم مقابلة حسابات العهد بنظام إدارة مالية الحكومة GFMIS (الأوراكل) من ضمن الأصول المتداولة وغير المتداولة.

سوسن المضف